اراضي الاستعمار والاصلاح الفلاحي (*)
في المغرب

محمد أديب السلاوي

مشاكل التخلف ، والاقطاع ، وبقايا الاستعمار ، في الوطن العربي الكبير ، مشاكل جد متشابهة ، لان الاستعمار الذي سيطر على غرب العروبة ، هو نفس الاستعمار الذي جثم على قلب شرق العروبة ، وأساليب الاستعمار هي أساليب موحدة ، أساليب وان اختلفت في المظهر ، فهي منسجمة في الجوهر كانت ترمي جميعها الى ابادة الوطن العربي ، واغراقه في التخلف والاقطاع والجهالة .

والمشكلة الفلاحية في الوطن العربي الكبير هي من أهم بقايا الاستعمار في هذا الوطن ، وعلاجها جزء من الكفاح ضد الامبريالية والاستعمار ، وجزء من محاربة التخلف في الوطن العربي الكبير ...

واذا كانت بعض أقطار العالم العربي بدأت تجد الحلول لمشكلة الفلاحة ، فان المغرب ما زال يجري وراء البحث عن الحل المناسب لها ...

* * *

يبلغ عدد سكان المغرب اليوم نحو ١٣ مليون نسمة بيد ان هذا العدد يزيد بمعدل ٤٠٠ الف نسمة كل سنة . وتبلغ مساحة اراضي المغرب الزراعية نحو ١٥ مليون هكتار منها :

٥ر٥٠٠ر٠٠٠ هكتار محروثة
٢ر٢٠٠ر٠٠٠ هكتار تترك كل سنة لاسترجاع قوتها الانتاجية
٦ر٠٠٠ر٠٠٠ هكتار(١) مخصصة للرعي

القمح هو المحصول الزراعي الرئيسي للمغرب الذي تشتمل على حقوله نحو ثلث المساحة الكلية للاراضي الزراعية ، وهو المادة التي يصدر فائضها الكبير الى البلدان الاوربية . وتمتد حقول الشعير والذرة والشوفان والدخن في مساحة قدرها ١ر٠٠٠ر٠٠٠ هكتار يصدر فائضها الى اوربا لجودة

(*) المقصود باراضي الاستعمار اراضي المستعمرين الفرنسيين في المغرب والمقصود بالاصلاح الفلاحي : الاصلاح الزراعي .

« الاقلام »

أصنافها وأنواعها ..

اما زراعة البقول فتحتل ١٤٠ر٠٠٠ هكتار وأهمها العدس والبصلة والحمص والفول والحلبة ويصدر فائض هذه المواد الى اسبانيا والبرتغال وبريطانيا في حين ان زراعة الخضراوات مطردة الازدهار وأهم أنواعها البطاطيس والطماطم والخرشوف ، وتحتل زراعة أشجار الموالح والفاكهة ٦٣ر٠٠٠ هكتار .

وترتفع بالمغرب أكثر من ٥٠٠ر٠٠٠ر٤ شجرة زيتون يستوعب الاستهلاك المحلي معظم انتاجها بيد ان انتاج البرتقال المتزايد كل سنة يصدر الى الخارج حيث اضحى ذا شهرة عالمية في السنوات الاخيرة ..

كما تحتل الغابات رقعة كبيرة من البلاد تصل نحو ٣ر٧٠٠ر٠٠٠ هكتار . أهم أشجارها الفرو والصنوبر على ان غابات الارز والسنديان كثيرة في جبال الاطلس المغربي(٢) . ومنتوج هذه الغابات يزيد سنويا حيث ارتفع في السنة الماضية الى ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ متر مكعب من الخشب و١٩٠٠ طن من الفلين(٣) .

اذا اضفنا هذه الثروة الى الثروة الحيوانية الاخرى الناتجة عن العمل الزراعي في المغرب وجدنا ذلك هو مصدر الحياة لعدد السكان المتزايد في المغرب بما يقرب من نصف مليون نفر في السنة .

وبهذا نجد المغرب كسائر البلدان المتخلفة التي ما زالت تخضع للاستعمار الاقتصادي يعتمد على الفلاحة أساسا حيث يفوق الانتاج الزراعي أي انتاج آخر كما ان سكان البادية يشكلون أكثر من ثمانين في المائة من مجموع سكان البلاد ...

١

ومن هنا تتضح الاهمية الكبرى التي يوليها المواطنون للفلاحة ولتطورها عن طريق اصلاح زراعي متكامل ، ذلك لان الزراعة وتربية المواشي هي أكثر فروع الانتاج الداخلي في المغرب منذ قرون عديدة .

وتبعا لهذه الاهمية خططت مصالح الحماية الفرنسية للمغرب منذ اعلان الحماية سنة ١٩١٢ سياسة التعمير الاجنبي لاستغلال الارض المغربية ، فعملت على جلاء ملايين المواطنين عن أراضيهم الزراعية الى المدن للعيش في بيوت (القصدير) حياة بائسة مصدرها الفقر والفاقة والمرض والجهل .

وقد استطاعت هذه السياسة الاستعمارية « الاستيطانية » تحقيق أهدافها التوسعية في ظرف سنوات جد قليلة . فسلبت فيما لا يزيد على أربعين سنة ١ر٢٠٠ر٠٠٠ هكتار من أجود الاراضي الصالحة للزراعة من الفلاحين المغاربة ، وتمليكها بطرق غير مشروعة لمعمرين فرنسيين ..

وهذه العملية قد ساعدت بصفة مباشرة على تقوية البطالة في البادية ،

وهجرة الفلاحين الى المدن ، الشيء الذي أدى الى فقد التوازن الاقتصادي المطلوب ، والى تقوية الخلل في سلم الانتاج الفلاحي العام بالمغرب ·

فعندما احتل الاستعمار الفرنسي المغرب انشأ نظاما يقوم على الاستغلال والعنف ، ومده كبار الاقطاعيين بمساعدتهم مقابل اشتراكهم في الحكم الاستعماري ، وتعزيز سيطرتهم · وعند الحاجة احدث الاستعمار زبناء جددا للتحالف معه ولاستمرار وجوده ولقيام بنيانه الليبرالي ، ذلك البنيان الذي قام على أساس الاستيطان والاستغلال والتحكم في مصائر الطبقة الصغرى والوسطى من الفلاحين المغاربة ··

ومن ثم تأصلت فلاحة المعمرين في المغرب الى ما بعد الاستقلال حيث بقيت نفقات القدر الاكبر من مداخيلهم الصافية خارج البلاد ، لا يستفيد منها الاقتصاد الوطني أي استفادة في حين ان القسم الآخر من الفلاحة الذي ينتعش به السواد الاعظم من الشعب بقي تحت رحمة مخلفات ترجع أصولها الى القرون الوسطى(٤) ·

٢

وعندما حصل المغرب على استقلاله سنة ١٩٥٥ اضحت مسألة الاصلاح الزراعي تؤلف قضية من أبرز القضايا الاقتصادية في المغرب ، وقد كان وجود بقايا من العلاقات القائمة اسسها على الملكية الخاصة لزمرة من الملاكين ، وكذا الاراضي المحتلة من طرف المعمرين الفرنسيين ، والتوزيع غير العادل للزراعة هي التي عرقلت مستوى رفع الانتاج من جهة ، وهي التي دفعت الى البحث عن حلول منطقية لاصلاح زراعي منذ البداية من جهة ثانية ·

فقضية الاصلاح الزراعي قد طرحت نفسها منذ بداية الاستقلال على مختلف الهيئات السياسية والحكومية في المغرب ، واحتلت المكانة الالى من تفكير المسؤولين المغاربة في الحكم والمعارضة معا ·

وبنظرة سريعة على كيفية توزيع الاراضي في المغرب الذي يبلغ عدد سكانه ما ينيف على ١٣ مليون نسمة يتضح ان قضية الاصلاح الزراعي واسترجاع أراضي المعمرين والتفكير فيهما بالحلول المنطقية شيئا تفرضه الضرورة الاقتصادية لحياة هذا العدد الهائل من السكان الفقراء ·

١ ــ أراضي الجماعات ٦ مليون هكتار ·
٢ ــ أراضي الاجانب وأراضي المعمرين ٠٠٠ر٢٠٠ر١ هكتار ·
٣ ــ الاراضي التي يملكها الخواص ٧ مليون هكتار ·
٤ ــ أراضي الدولة نحو ٤٠٠ الف هكتار ·
٥ ــ أراضي الاحباس نحو ١٠٠ ألف هكتار(*) ·
٦ ــ ما يزيد على ٧٠٠ ألف عائلة تملك مليون هكتار ·

(*) المقصود باراضي الاحباس اراضي الوقف ·

اما انتاج هذه الاراضي فيوزع حسب الانتاج على الشكل التالي :

١ ـ الاراضي المزروعة بالحبوب ٦ مليون هكتار ٠
٢ ـ الاراضي المنتجة للفواكه ٥٠٠ الف هكتار ٠
٣ ـ الاراضي المخصصة للمراعي والاستثمار ٧ر٥٠٠ر٠٠٠ هكتار ٠
٤ ـ بالاضافة الى سبع مليون من أراضي الغابات التي تملكها الدولة والمنجة للخشب ٠

ومن هنا يتضح ان اقتصاد المغرب الذي أساسه الفلاحة ما زال قائما على أساس التبعية المطلقة للعالم الامبريالي ٠ وعلى أساس العلاقات الشبه اقطاعية ، كما يتضح ان توزيع الاراضي على هذه لا يمكن بحال ان يعطي نتيجة مرضية ٠ أو يساعد على بناء نظام ديموقراطي عادل لانه يقوم أساسا على اقطاعية متكاملة ٠٠

فالجماهير المغربية التي حرمها المستعمر الفرنسي بالامس من أرضها ، ورمى بها الى (مدن القصدير) والى الفاقة والجوع والمرض والجحيم ، والتي حرمها النظام الشبه اقطاعي الذي كان قائما قبل الحماية الفرنسية من العيش الكريم ، ما زالت مجبرة تحت خوف الجوع ، وتحت وطأة اللامبالاة على ان تلقي بنفسها في عبودية الرأسمالية والعمل لصالحها ٠٠٠

فالمالكون لوسائل الانتاج الزراعي في المغرب ، من برجوازيين مغاربة ، واقطاعيين أجانب لا يكفيهم استغلال قوة الفلاحين وخيرات الارض المغربية ٠ بل يتصرفون تصرف الاسياد في مصائرهم الى حد الانقراض ، الشيء الذي وضح طبيعة النظام الاجتماعي في المغرب توضيحا عاريا ذلك النظام الذي ينقسم الناس فيه الى أحرار واتباع ، حاكمين ومحكومين ، آلهة وعباد ٠

فالمرافق الفلاحية في المغرب ، هي الآن مرافق رأسمالية تكاد تكون جميعها من صنع الرأسمالية الفرنسية ، فبعد عشر سنوات من الاستغلال السياسي للمغرب ما زال ما يقرب من أربعة أخماس هذه المرافق في أيدي المعمرين الفرنسيين ٠٠

ففلاحة المعمرين تأصلت في المغرب كما اشرنا سالفا بفضل الدولة الاستعمارية التي ساندت عملية غصب الاراضي المغربية بكيفية مطلقة ، في حين ان باقي الاراضي الصالحة للفلاحة بقيت في أيدي القلة الاقطاعية والرأسمالية من المغاربة الشيء الذي أدى الى وضع العدد الكبير من الفلاحين في حالة ارتباط دائم أزاء المعمرين الاجانب من جهة ، وأزاء الاقطاعيين المغاربة من جهة ثانية ٠

وبالنظر الى النسبة المئوية لهذا التوزيع يتضح لنا الخطر الذي يهدد الطبقات الاجتماعية في البادية المغربية ٠٠

٠٥٪	من المعمرين والاقطاعيين وكبار الملاكين العقاريين والطبقة العليا يملكون ما يزيد على ٦٠ في المائة من الاراضي ٠

٤٠٪	الطبقة السفلى من المزارعين الاغنياء والمزارعون المتوسطون وصغار الملاكين الفقراء ويملكون أقل من ٣٥ في المائة من الاراضي ·
٥٥٪	من الفلاحين المحرومين من الارض لا يملكون حتى حياتهم أو قوت عيشهم ·

حيث ان المزارعين المتوسطين والفقراء ، صغـار الملاكين والمحرومين يشكلون ٩٠ في المائة من مجموع المزارعين الذين يتهددهم كل يوم خطر الاقطاع والرأسمالية الزراعية في المغرب ·

وشيء أخطر من هذا هو ان طاقة العمل التي يمثلها القطاع الزراعي لا تستغل الا بصورة ضعيفة ، فالفلاحون المغاربة يعملون أثناء مائة يوم في السنة فقط بأجور جد هزيلة ، أو بأرباح لا قيمة لها أمام الاعمال التي يؤدونها للمستثمر في حين يمكنهم القيـام بعمل منتج أثنـاء ٢٥٠ يوم في السنة(٥) الشيء الذي ساعد من جهته على الاسهام في تكاثر البطالة وعلى تشريد آلاف المواطنين من الفلاحين المغاربة ·

فقد أدى استبداد الحكام قبل الاستقلال ، واستغلال أراضي المواطنين واقطاعها لخدمة المستعمر وأعوانه في فترة الحمـاية الفرنسية الى حرمان الجماهير من وسيلة العيش الاولى وهي الارض كما أدى الى احداث خلل في توازن الانتاج والاستهلاك الفلاحي بالمغرب · هذا ما يمكن ان تنطق به الارقام الرسمية ·

٣

فاذا أردنا ان نركز نظرتنـا على التطـور الزراعي في المغرب بعـد الاستقلال سيتضح لنا (بالاضافة الى تكاثر نسبة البطالة بمعدل ٣٠ في المائة على ما كانت عليـه أيام الحماية الفرنسية) ، الانخفاض الهائل في المستوى الزراعي العام للبلاد ··

فان مقارنة المستوى الزراعي بعدد المنتجين الزراعيين يكشف عن مدى تأخر القطاع الزراعي فعدد المشتغلين بالانتاج الزراعي وهو أكثر من ثماني ملايين نسمة لا تملك من الارض المغربية حتى الثلث في حين ان الباقي يتمتع في أقل من ١٥ في المائة فقط من مجموع المزارعين والمعمرين وهذا معناه ان ما يقرب من تسعين في المائة من الفلاحين محرومون من امتلاك أي قطعة من الارض ومجبورون على العيش في العبودية الرأسمالية ، في الحـرمان من السيادة والكرامة ··

وقـد تكون الطرق العنيدة التي تطبق في أغلبية الاراضي المغربية كنظام الخماس وعقود الارتباط فالملاك (والخبازة) هي التي تساعد على

تأخر انتاج القطاع الفلاحي • وهي التي تحول دون انجاز أي تقدم اقتصادي أو تقني في الميدان الزراعي بالمغرب •

فان الاوضاع الاقطاعية التي يعيش في ارتباطها أكثر من ٥٠ في المائة من الفلاحين لا يملكون أي شبر من الاراضي وأكثر من ٩٠ في المائة من مجموع الفلاحين لا يملكون ما يكفي سد حاجاتهم العائلية(٦) الضرورية لا يمكن ان تساعد على التجهيز الذي هو حتمي بالنسبة للتقدم الفلاحي كما لا يمكن ان تساعد على التقدم المنشود ، ذلك لان جميع الملاكين ، الفلاحين الاقطاعيين منهم والنصف اقطاعيين ينقلبون الى استغلاليين رأسماليين ، في حين ان طبقة الفلاحين المترفين (البرجوازيين) يحلون محل صغار الفلاحين الذين تدفعهم الضرورة الحياتية الى بيع أراضيهم للعيش الشيء الذي يزيد في تأخير وسائل الفلاحة وفي وسائل جمود سلم الانتاج وتقهقره من جهة، والشيء الذي يزيد من خطورة الاصلاح الزراعي في الوقت الراهن من جهة ثانية •

ليس هنالك من شك في ان العلاقات الاقطاعية قد تداعت اسسها منذ امد بعيد ، منذ قبل الحماية الفرنسية ، وقبل الاستقلال ، ولكنها تبلورت بصفة مكشوفة بعد سنة ١٩٥٦ ••

فقد أصبح الآن من الملاحظ ان الاراضي الفلاحية قليلة جدا بالنسبة لعدد السكان ، وهذه قضية خطيرة تضاف الى باقي القضايا ــ الاقطاعية والاجتماعية والاقتصادية ــ في الميدان الفلاحي ••

فهناك ١٥ مليون هكتار فلاحية تقريبا بالمغرب موزعة على هذا الشكل :

٥ر٥٠٠ر٠٠٠ هكتار محروثة •
٢ر٢٠٠ر٠٠٠ هكتار تترك كل سنة لاسترجاع قوتها الانتاجية •
٧ر٥٠٠ر٠٠٠ مخصصة للرعي •

بينما تدل احصاءات مماثلة ان مئات الآلاف من الهكتارات الصالحة للفلاحة(٧) متروكة دون ان يستفاد منها وان ملايين من الهكتارات الاخرى يمكن ان تنقلب الى أراضي زراعية أخرى ، بمجرد القيام باصلاحها ، وقد تساعد تلك الاراضي على تخفيف رفع مستوى عيش اسر الفلاحة التي تتلوى جوعا يوما بعد يوم في المغرب •

ويستفاد من تقسيم الاراضي المغربية على هذا الشكل اننا اذا قسمنا كل الاراضي المحروثة منها بالتعادل على عدد العائلات الفلاحية البالغة ١ر٦٥٠ر٠٠٠ عائلة لنال كل اسرة أقل من أربعة هكتارات • وهو عدد لا يمكن بحال ان يكفيها للعيش •• ولا للعمل ••

أضف الى ذلك ان توزيع الاراضي المحروثة أقل ما يقال عنه انه توزيع سيء اقطاعي • فاذا اعتمدنا على احصاء الدولة الرسمي الذي نشر سنة ١٩٦٢ •• وجدنا ان :

١ ـ ٢ر٧٤٪ في المائة من العائلات الفلاحية لا تملك أرضا اطلاقا ٠
٢ ـ ٩٥ر٠٪ أي أقل من واحد في المائة تملك ٢٠ هكتارا فأكثر ، أي انها تملك مساحات من الارض ما يملكه أكثر من ٧٤ في المائة من العائلات الزراعية ٠

وهكذا نجد ان الغالبية الساحقة من الفلاحين في المغرب لا يكاد يصيبهم من الحاصل الا الربع أو أقل منه ٠ وهذه النسبة الضئيلة التي تصيب هؤلاء لا تساوي بطبيعة الحال شيئا بالنظر لما يعانيه الجهاز الزراعي من تقهقر وتأخر ، ان الحصة الضئيلة التي ينالها الفلاح العادي والفلاح العامل من هذا التوزيع لا تسد حتى مصاريفه العائلية ٠ في حين ان جمود الانتاج العام وانخفاضه بالنسبة لكل فرد نتيجة لتزايد السكان يتجلى بصورة واضحة ٠ يوما عن يوم ، فالمغرب الذي كان يصدر الحبوب واللحوم والزيوت أصبح من المستوردين لهذه المواد ، وقد نتج عن هذه الوضعية السيئة ان هاجر العديد من العائلات الى المدن بحثا عن عمل ، الشيء الذي ساعد على تضخم جيش الفقراء في الحواضر ٠ لقد أصبحت الدار البيضاء وحدها وهي المدينة الصناعية الوحيدة بالمغرب تضم عشرات الآلاف من الاطفال المتشردين ، ومن الاباء المتسولين ومن المومسات اللواتي احترفن البغاء لكسب عيشهن وعيش أولادهن(٨) ٠

واننا لا نحتاج توضيح الاضرار التي تنال منها الامة بسبب تزايد عدد المومسات ، والفقراء والاطفال المتشردين ، فان الامراض الاجتماعية التي يتركها وضع كهذا خطيرة جدا ٠ ولا يمكن استئصالها الا عن طريق اصلاح زراعي ، وارجاع أهل البادية الى أراضيهم للعمل والتعليم فيها ٠

ان بقايا النظام الاقطاعي أو الشبه اقطاعي الذي أرسى جذوره المستعمر الفرنسي بالمغرب يقف الآن عائقا كبيرا في طريق تقدم القوى الزراعية المنتجة وتطورها ، كما يقف عائقا في طريق ضمان العيش والخبز لجماهير الفلاحين الذين وجدوا انفسهم مجبورين على العبودية والبطالة ، بل انها تقف كذلك كسد منيع في وجه تدفق رؤوس الاموال الى البوادي ، وتقضي على امكانية تغيير الادوات والمعدات المستعملة في الزراعة والتي يرجع اصل البعض منها الى قرون عديدة ، وفي هذه الاحوال التي تتمكن فيها هذه العوائق الكثيرة تتحول الروابط المالية بين المزارع والملاك من جهة وبين المنتج والدولة من جهة أخرى الى علاقات ربوية تمتص فيها الرأسمالية الاستعمارية دماء المنتجين ، والعمال في آن واحد في حين ان الخاسر يكون هو الشعب دائما ٠

ويتخذ هذا النوع من الاستعمار اهمية زائدة اذا اعتبرناه بالنسبة الى مجموع الانتاج الزراعي في المغرب ، وخاصة فيما يرجع الى المواد الاساسية الزراعية ـ القمح والنباتات الصناعية والحوامض ومختلف الفواكه وتربية المواشي وغير ذلك ، اما اذا اعتبرنا تفوقه المستمر في التجارة الخارجية للمواد الزراعية اذ يراقب أكثر من خمسين في المائة منها(٩) سنرى ان هذا

يعطيه المزيد من القوة ، والمزيد من امكانيات الضغط على السياسة الحكومية الفلاحية ..

٤

يظهر من هذه الصورة ان هنالك هوة عميقة تشل جماهير الفلاحين وتؤخر تطوره وتجديد الزراعة في المغرب ، فهناك معمرون ما زالوا يستغلون أكثر من مليون هكتار من أجود الاراضي الزراعية في المغرب ، وهنالك ملكيات زراعية كبرى تسيطر على الانتاج الفلاحي ، وهنالك حرمان ملموس للعمال الزراعيين من الارض ، وهنالك أيضا بطالة متزايدة في القطاع الفلاحي ، وهنالك أخيرا خلل في القوى الانتاجية والاستهلاكية للزراعة بالمغرب ، وهبوط في مستوى الانتاج .

وهكذا نرى ان مجموع الفلاحين الفقراء الذين يشكلون أكثر من تسعين في المائة مهيئون باستمرار للاستغلال الفاحش من طرف قوتي الاستعمار والاقطاع اذ لا قانون يحميهم من الفقر والجوع ، في حين ان أغلبية الاراضي المغربية موزعة على قلة من الاقطاعيين والمعمرين الاجانب .

وقد بلغ هذا الاضمحلال مستوى خطيرا في عهد استقلال المغرب ، الذي كان من الضروري ان يضع حدا لحقبة طويلة من التقشف والحرمان ، والكفاح المتواصل من أجل الارض والعيش والكرامة عاشها الفلاح المغربي المسكين .

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٥

تلك هي وضعية الزراعة في المغرب بكل ثقلها وابعادها .

فما هي الحلول المقترحة لها خاصة وهي تلعب دورا أساسيا في تطور البلاد الاقتصادي ومكلفة بتغذية المغرب واشغال رجاله وتجهيزه من الناحية الصناعية ؟

ان وضعية الزراعة في المغرب وتفاقم خطورتها بعد الحصول على الاستقلال اجبر الحكومات المتعاقبة وكذا الاحزاب السياسية اليمينية منها واليسارية على الاهتمام بمشاكلها ..

لقد حاولت الحكومة المغربية ابتداء من سنة ١٩٥٧ علاج القضية الفلاحية في المغرب ، باستعمال طرق عصرية في ميدان الاستثمار والانتاج ، فعملت على حرث ٥٠٠ر٠٠٠ هكتار من أراضي الفلاحين بواسطة جراراتها الخاصة فحدث بذلك ارتفاع ملموس في انتاج الاراضي التي شملتها هذه العملية بمعدل ٣/٢ قنطار للهكتار الواحد ، ولكن البرنامج الذي حددته الدولة لهذه العملية لم ينجز باكمله ذلك لان المساحات الخاضعة لعملية الحرث التي كانت تقدر بـ ١٨٦ر٠٠٠ هكتار لسنة (١٩٥٩ ـ ١٩٥٨)

انخفضت[11] الى ٣٠٠ر١٨٠ هكتـــار في سنة (١٩٦٠ – ١٩٥٩) وبذلك فشلت عملية الحرث ، وانتهى العمل بها ٠

وقد يكون المرجع الوحيد لفشل عملية الحرث هو عدم علاجها العميق للاوضاع الفلاحية في المغرب ذات الصبغة الاستعمارية حيث كان اهتمامها ينحصر في انماء الانتاج الموجود في حين كانت الضرورة تقتضي توزيع أراضي (الاستعمار) ، وقيام تعاونيات للانتاج ، واصلاح الاراضي المهملة بالطرق الفنية الحديثة لاستغلالها في التشجير ، والزرع ، والانماء الفلاحي ٠

وبعـد فشل عملية الحرث نتيجة التوجيه السياسي السيء وعـدم الاستقرار الحكومي ، جاء التصميم الخماسي الذي كان في الواقع تحليلا علميا مركزا لحالة الفلاحة في المغـرب ، والذي اعطى بموضوعية الحـل الحقيقي والواقعي لمشاكل الفلاحة ، وهو ضرورة القيام باصلاح زراعي (اشتراكي) ٠

وعلى أثر وضع هذا التصميم ، وجدت في سنتي (١٩٦٠ ــ ٦١) عدة مكاتب للفلاحة لتكون مفتاح الاصلاح الزراعي ، وهي : مكتب الري ، ومكتب التجديد القروي وصندوق السلف الفلاحي ، ومعهد الابحاث الفلاحية وسلسلة هذه المكاتب تكون حلقة مهمة في قضية الاصلاح الفلاحي الحقيقي الذي يتطلع اليه المغرب ، ولكن ، ومع الاسف ظلت نتائج ما وصلت اليه هذه المكاتب في ميادين الري ، وتكوين الاطر الصالحة للفلاحة ، واحداث نظريات جديدة في التجديد القـروي من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية كلها حبرا على ورق ، وسبب ذلك هو السيطرة المباشرة التي يتمتع بهـا الاجانب على الادارة المغربية بعد الاستقلال[11] الشيء الذي صرف النظر عن هذا التصميم ، وجعله معطلا ، سلبيا ، فيما بعد ٠٠

وبعد التصميم الخماسي ٠ جاء التصميم الثلاثي ، وهو تصميم غير مبني على أساس لانه يغض الطرف عن المفترضات الاقتصادية والمالية لاصلاح زراعي نافع لقضية الفلاحة في المغرب ٠

فقد أعطى هذا التصميم ــ الاسبقية للفلاحة ، واذا كان مبدأ الاسبقية لا يمكن ان يجادل فيه ، فان الظروف الاقتصادية التي يوجد عليها المغرب تحتم ذلك ، ولكن هل ما جاء في التصميم الثلاثي كاف للاصلاح الزراعي في المغرب ٠

يمكن ان نستخلص من هذا التصميم خطوط الاصلاح التالية :

١ ــ استثمار الاراضي غير المستحصلة والمتوفرة على الماء لكي يسـتخرج منها القدر الكافي من الانتاج ٠

٢ ــ متابعة التنقيبات عن المياه في المناطق شبه الصحراوية واسـتصلاح التربة وتحديد وسائل الاستغلال في الاراضي الجافة ٠

٣ ـ وضع سياسة صالحة لتربية المواشي ٠

وقد اهمل هـذا التصميم بعض الخطوط الرئيسية لاصلاح فلاحي نافع بعض الشيء مثل :

١ ـ استرجاع أراضـي المعمرين التي هي مظهـر من مظاهـر السيادة الوطنية ٠

٢ ـ تكوين وحدات نموذجية من أراضي الاستعمار وجميع الاراضي العامة لتطبيق الاصلاح الزراعي ٠

٣ ـ توزيع هـذه الوحـدات على الفلاحين والعمال الذين ليست لديهـم أراضي ٠

٤ ـ انشاء تعاونيات فلاحية ٠

٥ ـ تعميم الاصلاح على جميع الاراضي الخاصة ٠

٦ ـ تحديد الملكية ٠

وهذا أقل ما يمكن ان يحويه اصلاح زراعي معتدل ٠

ومن هنا تتضح عدم صلاحية التصميم الثلاثي أو عدم قدرته على حل القضية الفلاحية المغربية ٠٠

ومن هنا يتضح أيضا ان قضية الفلاحة في المغرب ما تزال بعد عشر سنوات من الاستقلال بدون أي حل ايجابي ٠ كما أن أراضي الاستعمار وأحسن أراضي المغرب الفلاحية ما تزال في يد المعمرين الاجانب ، في حين ان ملايين المواطنين يموتون جوعا وبؤسا ، وحرمانا من الارض ٠

فوزارة الفلاحة المغربية تعاقب عليها من سـنة ١٩٥٥ الى سـنة ١٩٦٥ ثمانية من الوزراء تختلف وجهات نظرهم في القضية الفلاحية ، كما تختلف اتجاهاتهم المذهبية ، ومن المؤلم حقا ان نقول ان وزيرا واحدا من هؤلاء لم يستطع ان يخرج بالمغرب من الوضعية الفلاحية المزرية التي تركه عليها المستعمر بعد الاستقلال ٠٠

ويمكن القـول ان اختلاف اتجاهـات الوزراء المتعاقبين على وزارة الفلاحة ، واختلاف نظرتهم الى المشكلة الفلاحية في المغرب تمخض عنه ان صارت السياسة الفلاحية للمغرب مخالفة تماما لمطامح الشعب المغربي ٠٠

فالمغرب لم يحقق بعد عشر سنوات من الاستقلال أي تقدم في الانتاج ، في حين ان عدد سكان المغرب يزيد بمعدل ٤٠٠ر٠٠٠ نسمة في السنة أي ما يقرب من ٤ ملايين شخص في عشر سنوات ، وهذا يعني التأخر المستمر للانتاج الفلاحي الى الوراء ٠٠

ولنأخذ نظرة كاملة عن عملية تأخر الانتاج الفلاحي وجموده في المغرب في التسع سنوات الاخيرة يمكننا الاصطلاح على هذا الجدول المفصل من سنة ١٩٥٥ الى ١٩٦٤ ٠٠

الانتـــاج	لسنة ١٩٥٥	لسنة ١٩٥٦	لسنة ١٩٥٧	لسنة ١٩٥٨	لسنة ١٩٥٩
الفحم الصلب	٥٩٥٣	٧٠٢٠	٥٠٥٨	٩٦٧٦	٧١٧٩
الفحم الطري	٣٦٨٥	٣٥١٥	١٦٢٧	٣١٥٨	٢٣٦٢
الشعير	١٣٦٨٣	١٦٣٣٤	٦٥١٥	١٥٩١٢	١١١٤٦
الذرة	٢٩٢٩	٢٨٠١	٢١٥٧	٣١٨٣	٣٩٩٧
مجموع الحبوب	٢٧١٤٩	٣٠٤٦١	١٦٣٠٨	٤٤٨١	٤١٩٢

لسنة ١٩٦٠	لسنة ١٩٦١	لسنة ١٩٦٢	لسنة ١٩٦٣	لسنة ١٩٦٤	الميزان
٨٧٨	٤٤٥٧	٩٢٤٠	٨٣٠٥	٨٨٩٤	آلاف القناطر
٢٣٦٦	١٦١٨	٣٢٢٧	٣٠٥٠	٣٠٦٤	آلاف القناطر
١٢٦٩٥	٤٧٥٦	١١٨٥٠	١٤٦٣٠	١١٦٨٤	آلاف القناطر
٣٣٤١	١٠٦٦	٣٤٧٣	٣٩٦٧	٣١٩٧	آلاف القناطر
٤٢٠٣	٣٥٣٠	٣٦٢١	٤٢٧٩	٣٨٧٧	آلاف القناطر

وهذا ، ما زاد في حماس الاحزاب والهيئات الوطنية للمطالبة بالاصلاح الزراعي في السنتين الاخيرتين للقضاء على الاستعمار الزراعي وتحديد مبدأ العدالة الاجتماعية في المغرب الذي بدأ تدهور حالته الاقتصادية بهذا الانفجار الشعبي يوما بعد يوم ٠

٦

فما هي المشروعات التي تقدمت لحد الآن من لدن الاحزاب والهيئات الوطنية السياسية والنقابية للاصلاح الزراعي في المغرب ؟ ٠٠٠

وما هي نقط التلاقي في هذه المشروعات ٠٠ ؟ ثم ما هو موقف الدولة منها ٠٠ ؟

نبدأ بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي يعتبر الهيئة المتطرفة في أقصى اليسار بالمغرب والذي يقف منذ عـدة سنوات في قيادة المعارضـة بهذا القطر ٠

يعتمد مشروعه على :

١ ــ استرجاع أراضي الاستعمار والمعمرين ٠

٢ ــ تأمين كل الاراضي الفلاحية ٠

٤ ـ اقامة تعاونيات فلاحية لحماية مستوى الانتاج يتعرف عليها الفلاحون انفسهم ، والغاء جميع العقود الفلاحية ·
٥ ـ الاحتفاظ بأراضي الجماعات للمراعي ·

اما رأي حزب الاستقلال ، هو اعتد حزب وطني يقف بين اليسار المتطرف وبين اليمين المعتدل فيرى في مشروعه للاصلاح الزراعي :

١ ـ استرجاع أراضي الاستعمار والمعمرين ·
٢ ـ تحديد الملكية ·
٣ ـ توزيع الاراضي المسترجعة على صغار الفلاحين والشغالين في حين ان الدولة تعوض لكل مواطن تنتزع منه أرضه في تحديد الملكية أو غيرها ·
٤ ـ قيام تعاونيات للانتاج تحت رعاية الدولة وتوجيهها ·

اما الاتحاد المغربي للفلاحة وهو هيأة نقابية فيرى :

١ ـ استرجاع كل الاراضي لفائدة الدولة ·
٢ ـ تحديد الملكية الفردية طبقا للنواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية ·
٣ ـ توزيع الاراضي المسترجعة على صغار الفلاحين المحرومين من الارض ·
٤ ـ قيام هيأة فلاحية للاشراف على التوزيع والاصلاح الفلاحي ، وانماء الانتاج الزراعي تحت الرعاية المشتركة للدولة والهيئات النقابية والسياسية للبلاد ·

وأخيرا رأي الشبيبة الديمقراطية(١٢) التي ترى في اسس الاصلاح الزراعي :

١ ـ استرجاع كل الاراضي أيا كان مصدرها ·
٢ ـ تحديد الملكية على أساس الواقع الاجتماعي للمغرب ·
٣ ـ ضم جميع الاراضي المسترجعة للدولة ·
٩ ـ انشاء تعاونيات لانماء الانتاج ·
٥ ـ بعث التفكير الفلاحي ·

ان نقط الالتقاء في هذه المشروعات كبيرة :

١ ـ استرجاع الاراضي ، التي هي مظهر من مظاهر السيادة الوطنية والتي بها سيكتمل كيان الاستقلال الاقتصادي للبلاد ·
٢ ـ تحديد الملكية التي باستطاعتها تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان العيش لمئات الآلاف من العاطلين ، بل وأيضا لاجماع علماء الاقتصاد على ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول المتخلفة على الخصوص تستلزم هذا التحديد للملكية ·

٣ ـ قيام تعاونيات لانماء الانتاج وهذه نقطة حساسة في الانماء الاقتصادي ، فاذا اضفناها الى تحديد الملكية وجدنا ان كل هذه الاقتراحات أو المشروعات قد استفادت من الخطوات التي قطعتها الدول النامية في الاصلاح الزراعي ٠

فعلماء الاقتصاد(١٣) يؤكدون بان جميع الدول التي سارت في طريق الاصلاح الزراعي جعلت من تحديد الملكية وكذلك قيام تعاونيات للانتاج وسيلة فعالة لمقاومة التخلف فهما يشجعان العمل للفلاحين ويقضيان في نفس الوقت على البطالة ومتى تحددت الملكية على اساس طبيعة المجتمع حالته الاقتصادية ارتفع الانتاج وارتفع معه الدخل الفردي وتحسن مستوى المعيشة وتطور الانتاج الصناعي ٠

اما اذا أردنا أن نعرف آراء الطبقات الاجتماعية في المغرب باعتبار ان مجتمع المغرب (هو مجتمع طبقي) في الاصلاح الزراعي فسنجد ان طبقة الاقطاع والرأسمالية والمعمرين التي تحتكر الانتاج والتسويق لصالحها غير موافقة بالطبع على أي اصلاح زراعي يمس مصالحها المادية أو يقلل من نشاطها الاقطاعي في مجال الفلاحة المغربية في حين ان طبقة الملاكين العقارين الكبار بدأوا يشعرون تحت ضغط النضال الشعبي المستمر بضرورة التضحية ببعض مصالحهم وذلك باعادة النظر في الاراضي الجماعية ويبذلون أقصى جهودهم في تأجيل النظر في استرجاع أراضي المعمرين لكي يتمكنوا في ظل حماية القانون الحالي) من شرائها وامتلاكها لتوسيع قاعدتهم الاقتصادية ونفوذهم الاجتماعي ، والبرجوازية الوطنية تشاطرهم هذا الرأي حين تحبذ استرجاع أراضي المعمرين ، ووضعها تحت تصرف مقاولين مغاربة ، ونظرة البورجوازية هذه تعمل لمبدأ التطور الرأسمالي للبلاد ، ولمبدأ حماية نفسها من خطر الاشتراكية الاقتصادية ٠

اما الطبقة الوسطى ، وطبقة المزارعين والعمال (الخماسة والخبازة والمياومين ، والمعاملين) لا ينظرون في الاصلاح الزراعي الا التوزيع العادل للاراضي المغربية جميعها ، وقيام تعاونيات للانتاج ، وهذا نجده واضحا مجسما في مطالبهم المستمرة وفي تقارير هيآتهم النقابية التي ترفع الى المسؤولين في كل مناسبة ٠٠

وقد كان ايمان الطبقتين الوسطى والسفلى من الفلاحين التي تشكل أكثر من ٨٥ في المائة من مجموع السكان بمبدأ التوزيع العادل للاصلاح الزراعي هو الدافع الاساسي الذي حرك الاحزاب الوطنية الى التسابق في مجلس النواب سنة ١٩٦٤ لتقديم مشاريع واسعة وعميقة لاصلاح جذري للقضية الفلاحية بالمغرب ٠

وهكذا فنقطة البدء بالنسبة للمعارضة في مجلس النواب والمستشارين بالمغرب كانت هي وضع اساس النظام الرأسمالي في قفص الاتهام ، فحينما اقفلت أول دورة برلمانية بمرسوم الانتهاء من مناقشة الميزانية مباشرة طالب فريق حزب الاستقلال بتعضيد فريق الاتحاد الوطني للقوات الشعبيـــة في البرلمان بمقتضى الفصل ٤٠ من الدستور بعقد دورة استثنائية لمناقشة أول مشروع قانـــون لاسترجاع اراضي المعمرين التي هي اللبنـــة الاولى لاصلاح زراعي في مستوى الديمقراطية التي يبتغيها الشعب المغربي ·

وقد عقدت هذه الدورة ، ولكن الاغلبية اليمينية (الرجعيـــة) في البرلمان اخرجت بالمناقشة الى عدم مشروعية عقد الدورة وبتدخل من رئيس الدولة تمكن البرلمـــان مـــن متابعة مناقشته لقانون استرجاع الاراضي ·

فما هو أبرز مشروع تقدم في هذه الدورة ؟

بدون أي اعتبار سياسي ، فان المشروع الذي تقدم به الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أحسن وأوفى مشروع تقدم للبرلمان المغربي والجماهـــير المغربية · لما يتضمنه من دراسة عميقة للقضية الفلاحية ، ومـــن حلول جذرية للاصلاح الزراعي ·

واذا كانت نظرتي لمشروع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية هي هذه بتجرد عن أي ميل سياسي ، فان طبقة المثقفين في المغرب قد أولت هـــذا المشروع اهتماما كبيرا ، وقدمت للجماهير الفلاحية شروحا طويلة وعميقة لفصوله ، ومعانيه ، في حين ان مشروع حزب الاستقلال ، وكذا المشاريع الاخرى المنبثقة عن الهيئات النقابية والسياسية لا يمكن لاحد ان ينقص من أهميتها الا انها جاءت ملتصقة بالصراع الحزبي الذى يضيع فيه المغرب منذ عشر سنوات ·

اما مشروع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية(١٤) فنلخصه في النقـــط التالية :

الملـكية :

١ ــ ان تحال الى الدولة المغربية جميع أراضي الاستعمار الرسمية منها والخاصة مهما كـــان موقعهـــا الجغرافي بـــدون اي تعويض ويشمل استرجاع الاراضي هذه جميع الممتلـــكات المغصوبة من اهلها ·

٢ ــ ان تكون ملـــكية الاراضي المحروثة او القابلة للحرث للمواطنين المغاربة وحدهم ، وان تحال الى الدولة جميع الاراضي المحروثة او القابلة الى الحرث التي يملـــكها الاشخاص الطبيعيون والاعتباريون ، أو الذيـــن لا يتمتعون بالجنسية المغربية ·

٣ ــ وان تحدد ملـــكية الاراضي الزراعية والقابلة للزراعة بازبعين

هكتار في الاراضي التي تعتمد على الري ، ومائتي هكتار في الارض التي لا تعتمد على الري ، ولا يمكن لاي شخص ان تتجاوز ملكيته للارض هـــذا الحـــد ..

٤ ــ تحال الى الدولة ملكية جميع المساحات من الارض التى تتجاوز الحدود المنصوص عليها وكذلك المواشي والالات والاجهزة الفلاحية .

ب ــ فائض القيمة

١ ــ كل مالك لمساحة من الارض قابلة للزراعة تتجاوز خمس عشرة هكتارا مدين للدولة بمبلغ يساوي جزءا من القيمة الاضافية المحصل عليها.

٢ ــ في استطاعة كل مالك أن يتحرر من هذا الدين بتنازله عن جزء من الارض القابلة للري للدولة ..

ج ــ الاراضي المسترجعة

١ ــ توزع الاراضي مجانا على الفلاحين مع تخويلهم حـــق الملـــكية الـــكاملة في سنة حصولهم عليها باعتبار ان يكونوا مغاربة وراشدين وان تكون مهنتهم هي الفلاحة ، وان لا يكونوا مالـــكين لارض فلاحية او ذات قابلية للفلاحة تعادل او تتجاوز مساحتها هكتارين من الاراضي المسقية او ما يعادلها في الاراضي البور .

٢ ــ وتخول الاسبقية في هذا التوزيع لمن يزاول فعليا مهنة الفلاحة في الاراضي المسترجعة او كمستأجر او شريك ، او شريك بالمزارعة ثـــم لمن يشتغل فيها كعامل فلاحي ، وفي حالة تساوي الوضعيات الشخصيـــة تخول الاسبقية في كل صنف لذوي العائلات الـــكبيرة ..

د ــ أراضي الاحباس والجيش واملاك الدولة واراضي الجماعات :

١ ــ ان اراضي الاحباس والجيش واملاك الدولة « المخزنية » وذات القابلية الفلاحية توزع مجانا او بالتمليك الكامل حسب الشروط المقررة .

٢ ــ ان ملكية الاراضي الجماعية وفي ضمنها الاراضي المسترجعـــة تحول الى الاعضاء الراشدين في الجماعة بشرط ان لا يكونوا مالـــكين لارض تتجاوز مساحتها المقادير المحددة في هذا المشروع ..

٣ ــ وان الاراضي الصالحة للمرعى تظل خاضعة لنظامها الحـــالي وتستمر فائدتها لمجموع اعضاء الجماعة بدون تمييز ..

٤ ــ وهذه الاراضي الموزعة لا يجوز تفويتها بين الاحياء الا بموافقة الهيئة العليا للاصلاح الزراعي(١٥) .

٥ ــ يسمح للمستفيدين من هذا التوزيـــع ان يؤسسوا شركـــات تعاونية للانماء الفلاحي .

هـ ـ الانجازات الفلاحية

١ ـ ان الاراضي الفلاحية لا يمكن ان تستغل الا من طرف مالكها وان لم يكن فمن طرف العمال الزراعيين ٠

٢ ـ ان الايجارات مسموح بها ، ولا يمكن لمبلغ الايجار ان يتعدى الحد الاقصى الذي ستحدده لجان الاصلاح الزراعي الاقليمية التي تكون تابعه للهيئة العليا للاصلاح الزراعي ٠٠

٣ ـ يشكل في كل اقليم مجلس اقليمي للسهر على تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ٠٠

ذلك هو الملخص الوافي لمشروع الاصلاح الزراعي الذى تقدم به فريق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى مجلس النواب المغربي ٠

بقي ان نسأل ما هو موقف الدولة من هذا المشروع ، ومن غيره ؟

اما الاغلبية البرلمانية « المزيفة » التي هي اغلبية وضعتها السلطة الحاكمة وضعا في البرلمان فكانت تقف باستمرار في حالة رفض لكل مشروع تقدمت به المعارضة ٠ وبطبيعة الحال فان مناقشات البرلمان الكثيرة لموضوع القضية الفلاحية لم تخرج بنتيجة ، وفي الوقت الذي وقفت فيه الجماهير الشعبية مطالبة البرلمان البت في مشروع الاصلاح الزراعي ، **أوقف البرلمان واعلنت حالة الاستثناء** ٠٠ ومن ثم فالحكومة لم تلتفت الى هذه القضية بدعوى عدم مشروعية المشاريع المقترحة ، بيد ان آخر تطورات القضية الفلاحية على المستوى الحكومي الرسمي تؤكد ان البنك الدولى قد قدم قرضا الى المغرب يبلغ ٧٥ مليونا من الدولارات(١٦) **كمساهمة في برنامج** القروض الفلاحية ٠٠

وتقول المصادر الحكومية الرسمية ان برنامج القروض هذا يرمي الى ادخال التطور الضروري على الاساليب الفلاحية وذلك بتزويدها بالالات العصرية التي أصبحت تشكل العمود الفقري للاصلاح الزراعي ٠

ومن وجهة نظر الحكومة هذه ، نفهم ان الاصلاح الزراعي في نظرها لا يعني الا تطوير وسائل الانتاج دون التفكير في استرجاع اراضي الاستعمار ، ودون التفكير في التوزيع العادل ٠ واستئصال الداء الزراعي الذي يعاني منه الفلاح في المغرب طوال السنوات الستين الاخيرة ٠

ان هذا القرض الضخم في الحقيقة سيمنح امكانيات جديدة لصندوق السلف الفلاحي للقيام بمهمته على الرغم من ان القرض سيعفى الدولة من التزاماتها نحو هذا الصندوق الذى انشىء للاستثمار والانتاج ٠٠

وكان من الضروري ان يكون هذا القرض الضخم لفائدة اصلاح فلاحي جذري ، خاصة وانه هو القرض الذي تفاوض من اجله المغرب ازيد من أربع سنوات لغاية واحدة هي تحقيق الاصلاح الزراعي ٠

ومن هنا يتبين لنا ان الحكومة لم تفكر لحد الآن في القضية الفلاحية

ككل ، وانما تفكر فيها كجزء ·· في حين ان المشكل الفلاحي يجب ان ينظر اليه ككل ، كقضية فارضة نفسها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية فى المغرب تهدد كل وقت وحين ، بالاستفحال والاستعصاء ··

ويجب ان ينظر اليها وفق تصميم يدرس كل المشاكل الفلاحية ويجسمها · ويحدد الاهداف التي يرمي اليها الاصلاح الفلاحي ويقرر طرق تحقيق هذه الاهداف ·

وهذا التصميم هو الذي لا تتوفر عليه في الوقت الراهن الحكومة المغربية · لماذا ؟ هذا هو السؤال ؟

٨

والسؤال العريض الذي يفرض نفسه بعد اعلان حالة الاستثناء ، وتعطيل البرلمان ، والعودة بالمغرب الى الحكم الفردي · هو لماذا لم تستفد الدولة من المشاريع المقترحة من طرف الهيئات السياسية والنقابية الوطنية في الاصلاح الزراعي ؟

لماذا لم تخط الدولة خطوة الى الامام لتعزيز نفوذها وتقضي على القلق السياسي الذي يسيطر على هذا القطر منذ اعلان حالة الاستثناء ؟ ·

مما لا شك فيه ان جميع مقترحات المعارضة المغربية في الاصلاح الزراعي قد أثارت اهتماما بالغا في جميع الاوساط ولدى الرأي العام الوطني ··

لقد جاءت الاقتراحات كلها وفي مقدمتها مشروع الاتحاد الوطني للقوات الشعبية · كأشاة فعالة واعية الى المشكل الفلاحي · ولتضع المسألة الفلاحية في اطارها الحقيقي لكل المقترحات وضعت ثروة البلاد بين يدي اصحابها الفلاحين · والقضاء على النفوذ الاجنبي والاستغلال الاقطاعي لينمحي الظلم الاجتماعي من آفاق البادية المغربية الرازحة تحت عبء الاقطاع والاحتكار منذ عشرات السنين ؟·

فاسترجاع اراضي المعمرين · والاستعمار لا يحتاج الا الى الايمان الراسخ · والوعي الكامل بان أراضي المعمرين وأراضي الخونة وأراضي الاقطاعية هي أراضي الشعب المغصوبة وأن أراضي الاحباس وأراضي الجيش · وأراضي الجماعات هي أراضي الشعب الموقوفة ·

ومن الايمان بالقضية يصبح توزيع هذه الكمية الكبرى من الاراضي على المحرومين والمتعطشين الى الارض شيئا مشروعا ومنطقيا · ويشكل نقطة الانطلاق في الاصلاح الزراعي ، والحكومة المغربية عندما ترفض كل هذه الاقتراحات وعندما تواجهها بالتحدي · فانما تكون قد رفضت مطالب الشعب وحقوقه في العيش والكرامة والحياة ·· وتكون قد حكمت على المغرب بالغرق في الرأسمالية العفنة ·· والموت بين احضان الاقطاع الخبيث

سؤال آخر ..؟

ماذا سيستفيد المغرب من الاصلاح الزراعي ..

نترك كل الاجوبة الفلسفية ، ونترك معها التحليق في آفاق المغرب الفقير الغني . الكبير الصغير . ونتجه الى حقيقة تعانيها وهي البطالة . والبؤس . والحرمان . والفقر .

الاصلاح الزراعي هو الوحيد الذى سهر على تخطية أناس لا يعرفون الخيانة . وهو الذي في استطاعته ان ينقذ بلد المغرب من مليونين من البطالة في البادية لا ترى الخبز الا في الخيال .. وان ينقذ المغرب من جيل من الصعاليك جيل لا يسمع بالسعادة ولا يراها . وهو الذى باستطاعته ان ينقذ المغرب من عشرات الآلاف من النساء المحرومات من الخبز والكرامة واللواتي يدفعهن الجوع لاحتراف اللصوصية وبيع الجنس ويدفعن لبيع أنفسهن للاقطاع والرأسمالية والحقارة . من أجل البطن .. ومن أجل الخبز .

والاصلاح الزراعي هو الوحيد الذي باستطاعته أن يحدث نوعا من التوازن بين طبقاتنا المتباعدة المتنافرة وبالتالي هو الذى باستطاعته ابادة خرب الطبقات وحرب المجتمع .

والاصلاح الزراعي هو الكفيل برفع مستوى الانتاج الفلاحي الى الآفاق التي تتسع لها الثلاثة عشرة مليونا من المواطنين المغاربة الذين يبحثون دوما عن الخبز والسيادة .. وعن طريق رفع مستوى الانتاج الزراعي ستزدهر بطبيعة الحال المجالات الصناعية والتصنيعية التي يواكبها المغرب بعد الاستقلال ..

سؤال أخير ..

اذا لم يطبق الاصلاح الزراعي الثوري الذى شاركت في تخطيطه كل القوات والاتجاهات والطبقات الشعبية ترى كيف سيكون انفجار الجماهير المغربية .. وكيف سيكون رد فعلها ؟..

هذا ما لا أستطيع الجواب عنه في الوقت الحاضر .

---

(١) الهكتار يعادل فدانين ونصف والفدان (٤٢٠٠م٢)

(٢) راجع الجغرافية الاقتصادية العربية ط ـ مصر .

(٣) راجع جريدة الانباء الغربية ٩ يوليو ١٩٦٥ ص ٣ .

(٤) المبادىء عدد ٢ اكتوبر ١٩٦٠ ص ٢٤ .

(٥) شروط الانماء الاقتصادي ـ المبادىء العدد الثاني اكتوبر ١٩٦٠ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) الايمان عدد يوليو ١٩٦٥ ص ١٣٨ .

(٨) في احصاء شبه رسمي ان الدار البيضاء تضم ١٨٠٠ مومس والرباط ٧٦٠ وفاس ٦٠٠ ، وكلهن من البدويات المهاجرات في المدن .

(٩) نضال الفلاحين للاستاذ عبدالسلام بورقيبة ص ١٤ مطبعة جريدة المكافح لسنة ١٩٦٠ .

(١٠) المصدر السابق ص ٢١ ٠

(١١) جريدة العلم ١٨ نوفمبر ١٩٦٥ ص ٤ ٠

(١٢) هيأة منبثقة عن حزب الشورى والاستقلال ، (حزب محافظ) قليل النشاط في عهد الاستقلال بمؤتمرها المنعقد بالدار البيضاء من ٢٥ الى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٤ ٠

(١٣) مجلة الايمان العدد التاسع السنة الثانية ص ١٣٩ ٠

(١٤) تقدم فريق الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في مجلس النواب بهذا المشروع يوم ١٤ سبتمبر ١٩٦٤ ، وقد قدمه بناء على الظهير الملكي رقم ١-٦-٦٤٢ بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ الذي أقر تصميم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة الاحكام المتعلقة بالاصلاح الزراعي من هذا الظهير ٠

(١٥) اقترح هذا المشروع تأسيس هيئة عليا للاصلاح الزراعي ، تكون منبثقة عن رجال الفلاحة ومتمتعة بالشخصية الاعتبارية ، وبالاستقلال المالي ، ومتكونة من الوزراء ، واعضاء البرلمان ، ورجال الفلاحة المختصين ، للسهر على تنفيذ قانون الاصلاح الفلاحي ، وقد اقترح هذا المشروع تأسيس صندوق التضامن الزراعي ٠٠

(١٦) جريدة الانباء الحكومية ٦ نوفمبر ١٩٦٥ عدد ٧٧٩ ص ١ ٠